الاجتماعية بين الطبقات ، وما كشفته الصحف مؤخرا من بذخ في حياة العسكريين والموظفين الكبار ، وازدياد الضغط على الحكومة من قبل الجيش من جهة للمزيد من النفقات ومن قبل الطبقات المحرومة من جهة اخرى لتحسين اوضاعها الاجتماعية ، قد خلق كما يبدو المناخ الذي جعل ممكنا مس الموضوع « المقدس » في اسرائيل — الجيش . وقد كانت المناسبة التي استثارت النقد العلني لموضوع ميزانية الدفاع ، الخلاف في اوساط الحكومة حول الميزانية العامة للعام القادم . اذ ان سابير ، في سياق تهيئته لمسودة ميزانية العام القادم ، ابلغ الحكومة ان سقف الميزانية القادمة يجب ألا يتجاوز الـ ١٦،٢٥ مليار ليرة اسرائيلية اذا اراد الاقتصاد الاسرائيلي تجنب كارثة اقتصادية ، بينما تطلب الوزارات المختلفة مبالغ يصل مجموعها الى ١٩،٢٥ مليار ليرة اسرائيلية . وبما ان وزارة الدفاع هي صاحبة النصيب الاكبر في الميزانية العامة ، فان انظار الوزراء قد اتجهت اليها . وقد كان من الاشارات الباكرة لوجود مثل هذا الخلاف داخل اوساط الحكومة تصريح لدايان نشرته صحيفة هآرتس (١٩٧١/٩/٩) بأن وزارة الدفاع لن تبادر الى اقتراح تخفيض في الحصة التي تطلبها من الميزانية العامة ، وكان المبلغ الذي طلبته آنذاك ٦،٥٠ مليار ليرة . وكان ايضا من علائم استمرار الخلاف والضغوطات على وزارة الدفاع الانباء التي نشرت فيما بعد ، وذكرت ان وزارة الدفاع بمبادرة منها قد وافقت على تخفيض المبلغ المطلوب بمقدار نصف مليار ليرة . ولكن هذا التخفيض ، كما اتضح فيما بعد لما انفجر النقاش علنا ، لم يكن مقبولا من سابير وزير المالية والون نائب رئيسة الحكومة وبعض الوزراء الاخرين ، الذين اصروا على انه ما زال هناك مجال لتخفيضات كبيرة أخرى، وانه بات مطلوبا من الجيش تخفيف الاسراف واذابة « الشحم المتراكم » — على حد تعبير الون ( هآرتس ١٩٧١/١١/٣ ) — لتحول المبالغ المستنقذة الى « التعليم والحرب ضد الفقر وبناء مساكن للازواج الصغار والمهاجرين الجدد وسكان الاحياء الفقيرة » .

ان زئيف شيف ، المحرر العسكري لصحيفة هآرتس ، يطرح في سلسلة مقالات نشرها عن الميزانية ( هآرتس ٨،٧ ، ١٩٧١/١٠/١٠ ) الارقام الموردة ادناه حول حصة ميزانية الدفاع من الانتاج القومي الاجمالي في السنوات الخمس الماضية : ١٩٦٦—٦٧ ١٠،٧٪ ، ١٩٦٧—٦٨ ١٦،٣٪ ، ١٩٦٨—٦٩ ١٨٪ ، ١٩٦٩—٧٠ ١٩،٦٪ ، ١٩٧٠—٧١ ٢٤،٧٪ ، ١٩٧١—٧٢ ٢٤،٧٪ ، ويتضح من هذه الارقام ، التي لا تشمل المصروفات غير المباشرة مثل المصروفات على الملاجىء ومستوطنات الحدود والدفاع المدني الخ ، مدى التصاعد الحاد في الانفاق على الاغراض العسكرية في اسرائيل من سنة لاخرى . وبعد ان يقارن شيف الانفاق على الاغراض العسكرية في اسرائيل بالانفاق عليها في دول اخرى اغنى من اسرائيل بكثير [الولايات المتحدة في ذروة الحرب الفيتنامية ٨٪ ، انكلترا ٥،٥٪ ، فرنسا ٣،٤٪ ، المانيا الغربية ٤٪] يطرح المحرر العسكري لهآرتس اسئلة يقول بانها قائمة في ذهن المواطن الاسرائيلي، وان على وزارة الدفاع الاسرائيلية ان تقدم أجوبة عليها : لماذا ، لما كانت اسرائيل في وضع استراتيجي اسوأ ، كانت تنفق على الاغراض الامنية ١١٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وعليها الان ، وهي في وضع استراتيجي أفضل ، أن تنفق ٢٥٪ ؟ وهل هذا هو ثمن الانتصار العسكري في حرب حزيران ؟ والى متى ؟

وعكس مقال اخر اصرح وأجرأ ، نشرته مجلة « أوت » الناطقة بلسان حزب العمل الحاكم ( قدمت هآرتس تلخيصا له في عدد ١٩٧١/١٠/٢٩ ) عدم قناعة قطاعات كبيرة من الراي العام في اسرائيل بضرورة تخصيص مثل هذه المبالغ الكبيرة للاغراض العسكرية . يقول كاتب المقالة ، الذي هو ضابط احتياط كبير في الجيش الاسرائيلي ، في مقالته ، « منذ ٢٣ سنة ونحن معتادون على التصرف تجاه موضوع الامن وكأنه موضوع مقدس ... ان الوقت قد حان لفحص ميزانية الامن فحصا دقيقا بطريقة ديمقراطية ... لئلا نجد نفسنا دون ان نعي وقد تدهورنا الى الطريق الذي تدهورت فيه اسبارطه أو بروسيا » ، من ثم يطالب الكاتب بتخفيض ميزانية الدفاع وتحويل الفائض الى الاغراض الاجتماعية والثقافية .

ضد هذه النظرة طلع دايان ، في مقابلة اذاعية له لخصت محتوياتها معريف ١٩٧١/١١/١٤ ، ليرد على المهاجمين والمنتقدين قائلا بأن اسرائيل تعيش في حالة حرب ، وان الدولة التي تعيش في حالة